العنف الأسري من منظور الخدمة الاجتماعية

* أ .خديجة مسعود أبوحماري ** أ .زهرة ابوبكر الحمال *** أ .الزينة كامل كارة

الملخص

إن ظاهرة العنف الأسري هي ظاهرة اجتماعية يمكن القول إنها استفحلت كنتيجة حتمية لطبيعة الحياة العصرية وما صحبها من تحولات وتغيرات عديدة في كافة المجالات مما أظهر العديد من المشاكل الاجتماعية والأسرية التي لم تكن موجودة من قبل في المجتمعات العربية التي تتسم بالبساطة . وفي خضم التطور التقني الذى يمكن أن يتسبب في إحداث إفرازات اجتماعية تلحق بالأسرة والتي لم تكن موجودة من قبل مما أفقد الأسرة بعضاً من وظائفها وتضامنها وتكاتفها داخلياً بين أفرادها. ويمكن أن تكون ظاهرة العنف الأسري من بين تلك المظاهر الاجتماعية السلبية التي اجتاحت المجتمع، بسبب انتقاله من نمط تقليدي بسيط إلى آخر حضاري متطور.

لعل مناقشة هذا النوع من الظواهر في هذا الوقت المحمل بالاضطرابات والأحداث والثورات قد لا يلقى عند البعض استحسان إلا أن الباحثات قد ترى في هذا الوقت ضرورة مناسبة إذا كانت هناك نوايا صادقة للإصلاح والتغيير والنهوض بالأسرة باعتبارها من أهم الموارد البشرية في المجتمع. ومن هنا نرى أن مستقبل بلادنا قد يعتمد على ما نستطيع إنقاذه من قيم ومفاهيم وأفكار تنهض بالمجتمع وتصونه من الأخطار التي قد تحدق به. تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية، للوقوف على أشكال العنف الأسري والتعرف على الأسباب المؤدية إلى العنف والتعرف على الآثار المترتبة على العنف وكشف دور الخدمة الاجتماعية لمواجهة العنف.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن السلوك العدواني والعنف كظاهرة، هو سلوك اجتماعي يهدف إلى تحقيق رغبة صاحبة في السيطرة، وإيذاء الذات والآخرين تعويضًا عن حالات الحرمان والفقر والإحباط. وأن العنف ظاهرة مركبة نشأت عن اجتماع جملة من العناصر والأسباب كالعوامل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية ولا يمكن فصل

*عضو هيئة تدريس – كلية التربية – جامعة الزيتونة - ليبيا.
**عضو هيئة تدريس – كلية التربية – جامعة طرابلس - ليبيا.
***عضو هيئة تدريس – كلية التربية – جامعة طرابلس - ليبيا.

أحداهما عن الآخر وتحديد السبب الأكثر أهمية، كما يعتبر العنف سلوك مكتسب مثل باقي أنواع السلوك المكتسبة، يتعلمه الفرد بمرور الوقت، ولكن يمكن تغيره.

وأثبتت الدراسة من خلال نتائج الدراسات السابقة أنه لا يمكن للأسرة أن تقوم بدورها بمعزل عن المؤسسات التعليمية والاجتماعية حيث أنهم منوط بهم الدور الأكبر في التعليم والتثقيف والتوعية والنهوض بالمجتمع. وأن الخدمة الاجتماعية بالأساليب المختلفة لها دور في معالجة والتصدي لظاهرة العنف . وتوصى البحثات، بلفت الأنظار إلى خطورة ظاهرة العنف على المجتمع وآثارها السلبية، باعتبارها قنبلة موقوتة يجب التنبؤ بها قبل حدوثها حتى يمكن نزع فتيلها قبل أن تنفجر في وجه المجتمع وتهدد أمنه القومي. وتنمية وتطوير الوعى التربوي على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع من خلال وسائل الإعلام والبرامج الإرشادية، وإخضاع المعلمين لدورات علمية مستمرة، للوقوف على أفضل السبل في معاملة وتربية النشىء. وتفعيل الاتصال الدائم بين الأسرة والمعلم والاختصاصي الاجتماعي وإقامة ندوات تربوية خاصة بتنشئة الأطفال من خلال العمل بمبادئ علم النفس للوقوف على السلوك الإيجابي والابتعاد عن العنف.كما يجب أن تقوم المؤسسات التعليمية بإكساب الطلاب معايير وقيم أخلاقية والاهتمام بالتربية الدينية لتقوية الوازع الديني لتحصينهم اجتماعيًا وخلقيًا ضد قيم الفساد والعنف.

مقدمة:

إن ظاهرة العنف الأسري هي ظاهرة اجتماعية يمكن القول إنها استفحلت كنتيجة حتمية لطبيعة الحياة العصرية وما صحبها من تحولات وتغيرات عديدة في كافة المجالات مما أظهر العديد من المشاكل الاجتماعية والأسرية التي لم تكن موجودة من قبل في المجتمعات العربية التي تتسم بالبساطة . وفي خضم التغيير الذي اجتاح المجتمعات من بدائية تقليدية إلى أخرى حضارية تحمل العديد من مظاهر التطور التقني الذى يمكن أن يتسبب في إحداث إفرازات اجتماعية نتيجة للتغير الاجتماعي الذى يحدث بتلك المجتمعات، لحقت الأسر أيضاُ بعض التغييرات الاجتماعية والثقافية التي لم تكن موجودة من قبل مما أفقد الأسرة بعضاً من وظائفها وتضامنها وتكاتفها داخلياً بين أفرادها . ويمكن أن تكون ظاهرة العنف الأسري من بين تلك المظاهر الاجتماعية السلبية التي اجتاحت المجتمع، بسبب انتقاله من نمط تقليدي بسيط إلى آخر حضاري متطور .

لعل مناقشة هذا النوع من الظواهر في هذا الوقت المحمل بالاضطرابات والأحداث والثورات قد لا يلقى عند البعض استحسان إلا أن الباحثات قد ترى في هذا الوقت ضرورة

مناسبة إذا كانت هناك نوايا صادقة للإصلاح والتغيير والنهوض بالأسرة باعتبارها من أهم الموارد البشرية في المجتمع. ومن هنا نرى أن مستقبل بلادنا قد يعتمد على ما نستطيع إنقاذه من قيم ومفاهيم وأفكار تنهض بالمجتمع وتصونه من الأخطار التي قد تحدق به.

إن هناك تحدياً كبيراً يواجهه الاختصاصيين الاجتماعيين والمهتمون بالجوانب التربوية والاجتماعية والأسرية في كيفية التعامل مع ظاهرة سلبية ضارة بالمجتمع مثل ظاهرة العنف الأسري سواء من حيث تناولها كمشكلة اجتماعية تحتاج إلى حل جذري، أو نوع من السلوكيات الفردية المنحرفة أو مشكلة أسرية تشير إلى وجود خلل في التركيبة الأسرية، أو غيرها من الجوانب .

مشكلة الدراسة :

إن ظاهرة العنف الأسري التي يتم التعامل معها في غالب الأحيان باعتبارها شأن داخلي في محيط الأسرة تبرز بصورة محيطة ومؤلمة في الآونة الأخيرة في ظل انعكاسات حضارية وعولمة ضاربة ومفاهيم متعددة الوجوه في عصر اتسم بموجات شرسة من الإنترنت والفضائيات المدمرة أحياناً . كما أنها صارت قضية تهم الاختصاصيين الاجتماعيين والمؤسسات المعنية بالشأن الأسري إذ أن هذه الظاهرة صارت تحمل في طياتها العديد من السلوكيات غير المبشرة بل المنحرفة التي يمكن أن تحدث شرخاً في جدار المجتمع.

من هنا يمكن القول بأن الوعي الاجتماعي بكيفية تسيير وإدارة الأسرة بالصورة المتماسكة لايزال حلقة وصل مفقودة بمجتمعنا، ويزيد على ذلك جهل الكثير من المربيين بأهمية تواحد الدور والمفهوم الاسلامي في التربية والتوجيه داخل الأسرة مما يعد مؤشراً لظهور المشكلات والصراعات والعلل الاجتماعية، وغياب مثل هذه الأدوار يفتح المجال لأساليب عقيمة في التعامل مع المشكلات الأسرية، ومن هذا لابد من إلمام تام وفهم موسع بحجم ظاهرة العنف الأسري وإجراء تحليل متكامل لأبعادها وإيجاد وعي تام بنمط حياة الأسر للوقوف على الأساليب الكامنة وراء استفحال ظاهرة العنف الأسري ومن ثم توجيه الجهود من انتشارها لأن ظاهرة العنف تأتي بتأثيرات كبيرة على المجتمع الأسري سلبية في المقام الأول بحيث تربك النمط الاجتماعي والسلوك القائم بالأسرة .

إن تشعب ضغوط الحياة وتعدد مشكلات العصر الحديث أسفر عن ظهور العديد من الإفرازات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية وغيرها مما تطلب الأمر بذل المزيد من الجهود لمواكبة تلك المتطلبات العصرية . إلا أنه ربما أصاب تلك الجهود

فشل وإخفاق يعقبه إحباط على الأب أو الأم أو أي فرد آخر من أفراد الأسرة مما يترتب عليه انفراط بعقد الترابط والتماسك بين أفراد الأسرة الواحدة واختلال تام بتوازنها . من هنا كان اهتمام هذه الدراسة بظاهرة العنف الأسري وكيف يمكن أن تسهم الخدمة الاجتماعية في الحد من آثارها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الاستفادة من دور الخدمة الاجتماعية في التصدي لظاهرة العنف الأسري أو التقليل منها بدرجة كبيرة من خلال جهود الاختصاصيين الاجتماعيين من ذوي الخبرات والمؤهلات لوضع البرامج والأساليب للحد من نتائج السلوك العدوانى، وكيفية الاستفادة من أهداف الخدمة الاجتماعية الانسانية والاجتماعية والأخلاقية، فالخدمة الاجتماعية هدفها الأول والأخير هو الإنسان فهي تعتني به وتعمل على تطويره وتحسين وضعه بالحياة باعتباره فرداً فاعلاً بالحياة له حقوق وعليه واجبات .

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على مدى إسهام الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة العنف الأسري. وتهدف إلى الاجابة على **التساؤلات التالية :**

1 – ما لمقصود بثقافة العنف ؟

2 – ماهي الدوافع التي تقود إلى العنف الأسري وماهي الآثار المترتبة عليه ؟

3 – ما موقف الاسلام من ظاهرة العنف الأسري ؟

4 – إلى أي مدى يكون دور الاختصاصي الاجتماعي فاعلاً مع ضحايا العنف الأسري ؟

مفاهيم الدراسة :

- **العنف:** تأتى ضرورة تعريف العنف بغرض فهم تلك الظاهرة فهمًا دقيقًا بغرض الوصول لبلورة استراتيجية تستهدف إنهاء هذه الظاهرة من جذورها. ولتحقيق هذا الهدف لابد من عرض التعاريف المختلفة للمفهوم بداية من الاشتقاق اللغوي، "فالعنف في اللغة يعنى الخرق والتعدي، فنقول عنف أي خرق ولم يرفق، وهو ضد الرفق: عنف به، وعليه يعنف عنفًا وعنفه أى قسا عليه، وهو عنيف إن لم يكن رفيقًا فى أمره، ونقول أيضا اعتنف الأمر أى أخذه بعنف، وأعنف الشيء أخذه بشدة وبقسوة" .)طه وآخرون، 1993، ص33) ويتأكد المعنى من خلال تعريف آخر ورد في المعجم الفلسفي "على أنه مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة، والعنيف هو

المتصف بالعنف. فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مرفوضًا منه وخارجًا عنه فهو بمعنى ما فعل، والعنيف هو القوى الذى تشتد صولته بزيادة الموانع التي تعترض سبيله، والعنيف من الرجال هو الذى لا يعامل غيره بالرفق". (غيث،ص307)

- **العنف الأسرى:** يشمل كافة أشكال وأنواع العنف الناشئة من خلال العلاقات الحميمة في الأسرة، إضافة إلى أنه يشمل نطاقاً واسعاً من العلاقات الأسرية المتعددة . ويمكن أن تتسع دائرته لتشمل ضحايا آخرين من العائلة ومن خارج دائرتها بما في ذلك الخالات والعمات والأخوال والأعمام وغير ذلك في وقت تكون فيه الأسرة حائزة على تغطية شاملة لنطاق واسع من الروابط المتبادلة والدعم والالتزامات . (التير، 1997،ص221)
- **الخدمة الاجتماعية** : الخدمة الاجتماعية مهنة لها قاعدتها العلمية، وهي قاعدة منتقاة من العلوم الاجتماعية الأخرى ومن معرفة توصلت إليها المهنة من خبرات ميدانية ذات تعميمات مقبولة ومن نتائج البحوث العلمية التي أجريت لتحسين مستوى أداء المهنة لوظائفها، وتسعى المهنة دوما إلى الارتقاء بمستوى القاعدة العلمية للتوصل إلى نظرية خاصة بالممارسة المهنية؛ ويتضح ذلك من خلال الاهتمام بتراكم الأساس المعرفي للخدمة الاجتماعية. (طبيعه وسليمان، 2004، ص50)
- **الخدمة الاجتماعية الأسرية:** تهتم بالعلاقات الاجتماعية في محيط الأسرة والمحافظة على سلامة وإيجابية العلاقات .وتتصل الخدمة الاجتماعية في هذه المجال بالاضطرابات الأسرية وبمشكلات التفكك الأسرى والعمل على حلها . (فهم،2004،ص16)

منهج الدراسة :

بما أن موضوع الدراسة ليس بجديد في ميدان الخدمة الاجتماعية، فهنالك الكثير من الدراسات التي ناقشت العنف بأنواعه المختلفة ودور الخدمة الاجتماعية تجاهه بالتالي فنوع الدراسة دراسة وصفيه تحليلية ،للوقوف على أشكال العنف الأسري والتعرف على الأسباب المؤدية إلى العنف والتعرف على الآثار المترتبة على العنف وكشف دور الخدمة الاجتماعية لمواجهة العنف.

المحاور:

أولاً ثقافة العنف:

1 – هل العنف سلوك مكتسب أم أن الثقافة تلعب دوراً في ظهوره وفي تكريسه وجعله أمراً مقبولاً وعادياً بل وواجبا يجعل من الشخصية التي تمارس العنف بظله سواء

كان ذلك من منظور العنف داخل إطار الأسرة الصغيرة أو الكبيرة ممثلة في المجتمع ككل . هناك بعض النظريات تناولت العنف باعتباره سلوك غريزي استناداً على بعض المفاهيم مثل إفاذات فرويد من أن سلوك الإنسان ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر حيث أطلق على ذلك مسمى غريزة الحياة والعنف من هذا الجانب يمكن أن يكون منشؤه بسبب إحباط أو حجب منافذ الطاقة . أما لورنز فيرى أن العنف ينشأ مما أسماء غريزة العرك التي يشترك فيها الإنسان مع سائر الكائنات وأن العنف لدى الإنسان وفقا لهذا المفهوم سلوك حتمي لا يمكن تفاديه . وهناك من يرون العنف سلوكاً مكتسباً في الوسط الاجتماعي أمثال البرت باندورا وذلك من خلال مايلي : (الناشف، 2007،ص 37)

- اكتساب استجابات العنف عبر تجارب ماضية .
- التدعيم الذي يلقاه الشخص الممارس للعنف .
- الظروف الاجتماعية والبيئية التي تشير العنف بصورة مباشرة .

ومن هنا لا يمكن القول بأن هناك ثقافة متأصلة في بني البشر تدعو إلى العنف فهو لا يمكن القبول به، لأن الفطرة الإنسانية مجبولة على الخير من أن نوازع الشر موجودة في الإنسان مثلما هي موجودة نوازع الخير . فثقافتنا لا تدعو إلى العنف لأن قيمها نابعة من قيم ومبادئ إسلامية محضة أي أنها ذات سمو أخلاقي ينأه بها عن العنف والقتل بل يحضها على كريم القول والفعل وتغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة والابتعاد عن الأنانية والمفاسد والجبروت . من هنا نحن في حاجة إلى تحليل ودراسة شاملة لأي صورة من صور العنف سواء الأسري منها أو العنف بمكان العمل أو غيره وهو تحليل لابد أن يتناول الشخصيات التي مارست ذلك العنف للتعرف على الدوافع الكامنة وراء ارتباطهم بذلك السلوك العنيف. كما لابد من فهم متكامل وتفسير منطقي لانقياد الأشخاص العنيفين تجاه ممارسة العنف الذي يعتمد أحياناً على الظروف والملابسات التي قادت إلى وقوعه بل وعلى حالة الإحساس الذي يعتمد أحياناً على الظروف والملابسات التي قادت إلى وقوعه بل وعلى حالة الإحساس الذي كان مصاحباً للشخص الذى أوقع العنف على الغير. (عبد اللطيف ،1999، ص29)

إن ظهور العنف بالمجتمعات المختلفة هو صور تعكس ثقافة ذلك المجتمع وأنماط سلوكياته التي نشأ عليها ومعتقداته واتجاهات تعامله مع أفراده والطرق التي يستخدمها

في حسه للخلافات والصراعات التي تنشأ بداخله، وفي هذا الخصوص يرى آخرون أن ثقافة حسب الذات والأنانية والجشع تظهر بوضوح لدى من لا يقتنعون بحدود معينة أو نهائية لرغباتهم ومطامحهم بالحياة، ويضيف آخرون إلى أن الجشع وندرة الأشياء التي يحتاجها الإنسان في حياته يمكن أن يشكلاً قوتين كبيرتين ومؤثرين في ظهور ثقافة العنف بالمجتمعات المختلفة .

فعلى سبيل المثال الأطفال الذين ينشئون داخل أسرة تمارس العنف وتظهره في سلوكياتها وتعاملها مع أفرادها سرعان ما يشعرون بسلوكيات وثقافة العنف ذاتياً فيسلكونه تجاه الآخرين خاصة مع من يرونهم ضعفاء أو فقدي القدرة على الدفاع عن أنفسهم ويمكن لهؤلاء الأطفال أن يمارسوا العنف مع أطفالهم عندما يغدوا رجالاً ويكونوا أسراً بدورهم .

أما أوليك الأطفال الذين ينشئون بداخل أسرة نووية على سبيل المثال، تصبح لهم القدرة الكافية على تلافي أمر العنف ببيئتهم الأسرية من خلال ميولهم التي نتجه نحو تنمية وبناء شخصياتهم بما يتماشى من ذوون حدوث نوع من الارباك أو القصور مع نسق الأسرة الاجتماعي والاقتصادي، ومثل هذا الأمر ينادى بأوليك الأطفال على العيش في ضغوط أو نقص في حاجاتهم الأساسية والملحة والتي يمكن أن تؤدي بهم إلى الوقوع تحت طائلة العنف

أن العلاقة بين العنف الشخصي وثقافة العنف تضم عدداً من المضامين والمؤشرات التي تهم الاختصاصيين الاجتماعيين الذين يقع على عاتقهم دور كبير يمثل في صورة العمل على تغيير القيم والمعتقدات والمفاهيم المختلفة التي تشكل ثقافة العنف، فمن الضروري أن ترتبط بمهنة الاختصاصي الاجتماعي فلسفة واضحة ومحددة ندأء بالمجتمع عن العنف وسلوكياته وثقافته من حيث إسهام الاختصاصي في كل ما من شأنه تقليل الأسباب التي تؤدي إلى حدوث العنف مثل الفقر وغير ذلك. (أبومعال، 1990، ص 43)

ثانياً دوافع وآثار العنف الأسري:

إن الدوافع التي يندفع الإنسان بمقتضاها نحو العنف الأسري يمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام وهي :-

1 - **الدوافع الذاتية:** ونعني بهذا النوع من الدوافع تلك الدوافع التي تنبع من ذات الإنسان ونفسه والتي تقوده نحو العنف الأسري وهذا النوع من الدوافع يمكن أن يقسم إلى قسمين كذلك وهما :

آ- الدوافع الذاتية التي تكونت في نفس الإنسان نتيجة ظروف خارجية من قبيل الاهمال وسوء المعاملة والعنف -الذي تعرض له الإنسان منذ طفولته- إلى غيرها من الظروف التي ترافق الانسان ،والتي أدت تراكم نوازع نفسية مختلفة تمخضت بعقد نفسية قادت في النهاية إلى التعويض عن الظروف السابقة الذكر باللجوء إلى العنف داخل الأسرة. لقد أثبتت الدراسات الحديثة بأن الطفل الذي يتعرض للعنف لفترة طفولته يكون أكثر ميلاً نحو استخدام العنف من ذلك الطفل الذي لم يتعرض للعنف فترة طفولته. (جادو، 2005، ص60)

ب - الدوافع التي يحملها الإنسان منذ تكوينه والتي نشأت نتيجة سلوكيات مخالفة للشرع كان الآباء قد اقترفوها مما انعكس أثر ذلك -تكويناً- على الطفل ويمكن درج العامل الوراثي ضمن هذه الدوافع.

2 - **الدوافع الاقتصادية** : إن هذه الدوافع مما تشترك فيها ضروب العنف الأخرى مع العنف الأسري، إلاّ أن الاختلاف بينهما كما سبق أن بيّنا هو في الأهداف التي ترمى من وراء العنف بدافع اقتصادي. ففي محيط الأسرة لا يروم الأب الحصول على منافع اقتصادية من وراء استخدامه العنف أزاء أسرته وإنما يكون ذلك تفريغاً لشحنة الخيبة والفقر الذي تنعكس آثاره بعنف من قبل الأب أزاء الأسرة أما في غير العنف الأسري فإن الهدف من وراء استخدام العنف إنما هو الحصول على النفع المادي.

3 - **الدوافع الاجتماعية** : إن هذا النوع من الدوافع يتمثل في العادات والتقاليد التي اعتادها مجتمع ما والتي تتطلب من الرجل -حسب مقتضيات هذه التقاليد - قدراً من الرجولة بحيث لا يتوسل في قيادة أسرته بغير العنف والقوة وذلك أنهما المقياس الذي يمكن من خلالهما معرفة المقدار الذي يتصف به الانسان من الرجولة وإلاّ فهو ساقط من عداد الرجال. إن هذا النوع من الدوافع يتناسب طردياً مع الثقافة التي يحملها المجتمع وخصوصاً الثقافة الأسرية فكلما كان المجتمع على درجة عالية من الثقافة والوعي كلما تضاءل دور هذه الدوافع حتى ينعدم في المجتمعات الراقية وعلى العكس من ذلك في المجتمعات ذات الثقافة المحدودة إذ تختلف درجة تأثير هذه الدوافع باختلاف درجة انحطاط ثقافات المجتمعات، (موسى، 2009، ص33) الأمر الذي تجب الإشارة إليه أن بعض أفراد هذه المجتمعات قد لا يكونون مؤمنين بهذه العادات والتقاليد ولكنهما ينساقون ورائها بدافع الضغط الاجتماعي

فقد أكدت الدراسات أن 60 ٪ من الأفلام الإلكترونية هي بمثابة دعم للعنف، كل ما يرى أو يسمع الأطفال في وسائل الإعلام في وقت مبكر من حياتهم تؤثر عليهم بطريقة أو بأخرى. يجب أن يعلم الوالدان أن مصلحة أطفالنا تجب في الحد من تعرضهم لأعمال العنف ويتمثل ذلك في مشاهدة أفلام العنف والألعاب الإلكترونية. (إبراهيم، 1988، ص 60)

اما أثار العنف على الاطفال فيمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- **جسديًا** كدماتبم كسور العظامبم إصابات الرأسبم تمزقاتبم ونزيف داخلي هذه بعض التأثيرات الحادة التي تحدث وتطلب العناية الطبية. يوجد بعض الحالات الصحية المزمنة التي تم ربطها مع ضحايا العنف المنزلي كالتهاب المفاصلبم متلازمة القولون العصبيبم الآلام المزمنةبم آلام الحوضبم القرحةبم والصداع النصفي. ويزداد العنف المنزلي خطورة في حال إن كانت الضحية حامل فيسبب الإجهاضبم الوضع قبل الموعدبم إصابة أو وفاة الجنين.
- **لفظياً** الاهانة اللفظية هي نوع من أنواع العنف العاطفي وتشمل استخدام اللغة، ويمكن الإشارة لها أيضاً على انها فعل تهديد، فعن طريق تهديد شخص ما، أنت تقول له بشكل صريح وواضح انك قد تؤذيه بطريقة ما وهذا يُعتبر عنف، وقد يشمل ذلك استخدام لغة الاساءة وهذا يحدث باستخدام أو عدم استخدام الشتائم. الاهانة اللفظية قد تشمل أفعال عدوانية كالشتم واللوم والسخرية والازدراء والانتقاد، ولكن هناك أيضاً اشكال اقل وضوحاً للإساءة اللفظية، التعبيرات اللفظية التي تبدو سليمة وخالية من الاساءة ظاهرياً قد تحمل في طياتها محاولات للإهانة أو للاتهام ظلماً أو للتلاعب بالآخرين للقيام بأفعال غير مرغوبة أو لأشعارهم بآنه غير مرغوب بهم أو انهم غير محبوبين أو لتهديد الآخرين مالياً أو لفصل الضحايا عن مصادر الدعم. في سلوكيات، المعتدي قد يتقلب ما بين نوبات غضب مفاجأة وبين بشاشة كاذبة باتجاه الضحية أو قد يُظهر «وجه» آخر مختلف جداً إلى العالم الخارجي، في حين ان الاتصال اللفظي هو الأكثر شيوعاً من أنواع الاهانة اللفظية، الا انه يشمل أيضاً الاتصال التعسفي بشكل مكتوب. (الميريك، 2004، ص ص 61-63) كما يؤثر العنف الأسري على سلوكيات الطفل من ناحية تدني مستواه الدراسي وإصابته بالقلق والاكتئاب والشعور بالذنب والخجل والعزلة وضعف الثقة بالنفس. (المهدي، 2004، ص70)

- **مادياً** الإساءة المادية هي نوع من أنواع العنف عندما يسيطر أحد الأطراف في العلاقة الزوجية على مقدرة الطرف الآخر في الوصول إلى الموارد المالية. الإساءة المادية قد تشمل منع الطرف الآخر من امتلاك الموارد المالية أو تقنين مقدار الموارد المُستخدمة من قبل الضحية أو استغلال موارده المالية، الدافع وراء منع الطرف الآخر من اقتناء الموارد المالية هو الحد من قدرة الضحية على اعالة نفسه بحيث يتم اجباره على الاعتماد مادياً على الجاني وهذا يشمل منع الضحية من الحصول على التعليم أو البحث عن وظيفة أو الحفاظ أو التقدم وظيفياً أو الحصول على الممتلكات. بالإضافة إلى ذلك، قد يحد المعتدي من مصروف الضحية، ليراقب كيفية صرف الضحية للمال أو صرف مال الضحية بدون موافقته مما يؤدي إلى مديونية الضحية أو صرف مدخراته كاملة للحد من الموارد المالية المتاحة له. (بدرية محمد، 2005)
- **خلال فترة الحمل** ترتفع مخاطر العنف الأسري على الصحة خلال فترة الحمل، إذ أن تعرض المرأة الحامل لأي شكل من أشكال العنف سواءً الجسدي أو اللفظي أو العاطفي يؤدي إلى آثار سلبية على الأم والجنين. يصنف العنف المنزلي خلال فترة الحمل من إساءة المعاملة للمرأة الحامل، حيث يمكن أن يتغير نمط العنف حسب حدته وتكرره. إساءة المعاملة يمكن أن تكون مشكلة طويلة الأمد في العلاقة الزوجية الممتدة حتى حدوث الحمل أو قد تبدأ خلال فترة الحمل. بالرغم من حدوث حالات عنف من المرأة ضد الرجل إلا أن أسوأ حالات العنف المنزلي هي التي تمارس من قبل الرجل ضد المرأة. يمكن أن يثار العنف المنزلي بسبب الحمل لعدة أسباب. الحمل بحد ذاته يمكن أن يكون نوعاً من الإكراه، وظاهرة منع حق اختيار الشخص في الإنجاب أو عدمه يطلق عليها (تخريب التحكم بالإنجاب)، أو الإكراه على الإنجاب. تشير الدراسات على تخريب التحكم بالإنجاب الذي يتم ممارسته من قبل الرجال على النساء تشير تلك الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين العنف المنزلي وتخريب التحكم بالإنجاب. يمكن للحمل أن يؤدي إلى توقف العنف المنزلي مؤقتًا نظراً لعدم رغبة المعنف في أذية الجنين عندها يكون خطر العنف المنزلي مضاعفاً بعد الولادة مباشرة.(فهمي،2002،ص30)

ثالثاً الإسلام والعنف الأسري

يعد العنف الأسري في المجتمع الإسلامي قضية معقدة من قضايا حقوق الإنسان،

وهذا يرجع إلى اختلاف التعويضات القانونية للنساء باختلاف الأمة، ومدى حصولهن على دعم أو فرص للإنفصال عن أزواجهن، وأيضا الميل الثقافي لإخفاء الأدلة على الاعتداء بسبب الشعور بالعار، وكذلك عدم قدرتهن على الحصول على إقرار الشرطة والنظام القضائي بحصول الاعتداءات. وكانت سيرة الرسول -ﷺ - مع أزواجه حسن المعاشرة، وحسن الخلق؛ والنبي عليه الصلاة والسلام كان يقول:"واالله ما أكرمهن إلا كريم، ولا أهانهن إلا لئيم"(ابن عساكر عن علي). وكان يقول:"أما يستحي أحدكم أن يضرب أم أرته كما يضرب العبد يضربها أول النهار ثم يضاجعها آخره". (عبد الرازق عن عائشة) كان يقول:"أكرموا النساء، فإنهن المؤنسات الغاليات".(رواه الطبراني عن عقبة بن عامر)

وأن التربية الإسلامية تقتضي للأطفال محبتهم وتعليمهم وتقبيلهم.. وكان هذا هو ما يفعله النبي -ﷺ -:) وقد جاء رجل في عهد النبي -ﷺ - فرأى النبي -ﷺ - يقبل الحسن أو الحسين فاستغرب ذلك الرجل، وقال: أتقبلون صبيانكم؟ قال النبي -ﷺ -: نعم، قال الرجل: إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم واحدًا. فقال له النبي -ﷺ -: أَوَأَمْلِكُ لك أن نزع الله الرحمة من قلبك؟ من لا يَرحم لا يُرحم

فإذا وقع الوالدان في المعاصي لا يجيدون تربية أبنائهم التربية الجيدة، وقلة ذكر الله، فالشيطان هو العدو الأول الذي يبث جنوده، وأفضلهم وأقربهم منزلة من يوقع العداوة والطلاق بين الزوجين وقد ثبت في الحديث الصحيح:) أن الشيطان يجري في بني آدم مجرى الدم (، فإذا ذكر الله خنس، وكم إنسان قليل ذكره والشيطان قد جرى فيه واستشرى به، لذا تراه دائمًا غاضبًا لا يقبل عذرًا ويعيش في قلق واضطراب مما يؤثر على تربيته للأبناء، وكذلك الآباء الذين يتعاطون المنكرات مثل المخدرات لا يستطيع التربية ويلجأ دائما إلى العنف في التربية، وهنا يجب على الوالدين الرجوع إلى الله البعد عن المعاصي والمنكرات لكي تنشأ أبناؤهم تنشئة سليمة خالية من العنف.(غباري،1989،ص60)

ويمكن الاستفادة من الموجهات الاسلامية في مواجهة ظاهرة العنف الأسري قبل وبعد وقوعه .فقبل وقوعه يكون بالاحتياط من الأساليب التي يمكن أن تؤدي إليه وتلافي وقوعها مستقبلاً .وهذا يشكل الجهل بتعاليم التربية الإسلامية وما يدعو إليه الإسلام من حسن التعامل مع الزوجة وحسن تربية الأبناء واهتمام الزوج بأسرته وإحاطتها بالنصح من بين الأسباب التي تظهر ابتعاد النواحي الدينية في التربية الأسرية، أما علاج العنف الأسري بعد وقوعه فيكون بالتعرف على من وقع عليه العنف الأسري ومن أوقعه والأسباب التي أدت إليه وتوفير العلاج الفوري له . وقد يتطلب الأمر هذا الاستعانة بالجهات التربوية

والاجتماعية التي تعمل وفق المنهج الإسلامي وتعاليمه في تربية الأبناء .(فضل الله، 2003(

رابعاً دور الخدمة الاجتماعية وإسهامها في الحد من ظاهرة العنف الأسري :

بما أن للخدمة الاجتماعية أساليبها الخاصة بها في التعامل مع الحالات والظواهر الاجتماعية المختلفة لأجل حل الإشكالات الاجتماعية بما فيها الأسرية .،إذن للخدمة الاجتماعية تمثل مجموعة الجهود والخدمات الانسانية المختلفة التي يتم تقديمها بطرق علمية منظمة ومعروفة والتي يمارسها أختصاصيون اجتماعيون تم إعدادهم عملياً بغرض تقديم الخدمات العلاجية والوقائية والإنمائية بما يساعد على تلبية ومقابلة احتياجات الإنسان كفرد أولا وعضو في الجماعة أو المجتمع ثانياً ،وذلك من خلال المؤسسات الاجتماعية .

وعلى ضوء ذلك تتضح لنا مرونة مفهوم الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الجوانب الأسرية والعمل على الارتقاء بشأن الأسرة وتفادي وقوعها تحت طائلة الأزمات والمشكلات والسلوكيات الخاطئة عبر موجهات تعمل على تماسك الأسرة باعتبارها تشكل الوحدة الإنسانية واللبنة الأولى بكل نظام اجتماعي واقتصادي . (العايش، 2006، ص ص 24 - 27) فحياة الأسرة السعيدة أساس لبناء مجتمع صالح وضرورة هامة لنشوء علاقات إنسانية سليمة، ومن هنا يأتي دعم الخدمة الاجتماعية الأسرية لأفراد الأسرة ليكونوا قادرين ومؤهلين للاستفادة من مقدراتهم وتوظيف إمكاناتهم وتنمية شخصياتهم بما يجعلهم على مقدرة ودراية بتجاوز ما يعترضهم من صعاب وعوائق والاستقلال بحل المشاكل التي تؤثر على حياتهم بصورة عامة

ويأتي ذلك الاهتمام الفاعل من جانب الخدمة الاجتماعية بضرورة تلاحم وتعاون أفراد الأسرة فيما بينهم، وذلك من خلال التزامها التام بأسس العدالة الاجتماعية من حيث أن الاختصاصيين الاجتماعيين هم من يعملون على تقريب أفراد الأسرة مع بعضهم البعض بصورة متكافئة وفى كافة النواحي الاجتماعية منها والاقتصادية وغيرها ،وتمكينهم من الحصول على تقدير شامل لذاتهم واحترام حرية التعبير عن أنفسهم وتعويدهم على إدارة الذات ومنحهم فرصاً متميزة للعيش وفق مستوى اجتماعي راق .

ومعنى هذا أن الخدمة الاجتماعية تريد من الاختصاصيين الاجتماعيين أن يشاركوا وبصورة فاعلة في إرساء كافة معايير العيش بسلام وتحقيق العدالة الاجتماعية ونبذ الظواهر الاجتماعية الشاذة والعمل على تقييم المشاكل على المستوى الفردي والأسري

والمجتمعي وعلى مستوى المؤسسات مما يمكن من توفير أرضية صافية لمواجهة ظواهر دخيلة كظاهرة العنف الأسري . وفي هذا السياق يمكن اعتبار الخدمة الاجتماعية معزز لدور من هم يمثلون صورة معبرة عن العدالة الاجتماعية التي لا يمكن تحقيق مبادئها إلا بتوفر فهم راسخ وتعاون موسع بين مختلف الأفراد ليتجلى معناها الحقيقي والجوهري بحسب رأي رائد الخدمة الاجتماعية جين آدمز.

ولا بد إذن وانطلاقاً من قيم ومبادئ ومنهجية الخدمة الاجتماعية من بلورة الظواهر الدخيلة والغير سوية كالعنف الأسري وصبها في سياق اجتماعي موسع يتبني لغة جديدة تدعم التدخلات المهنية للاختصاصيين الاجتماعيين والداعمة بدورها للفرد والمتعاونة مع أنظمة المجتمع الأخرى كالجنائية والمدنية ودور العلاج الطبي أو عبر دعم مسؤولية رب الأسرة باعتباره يمثل جزءاً اساسياً وفاعلاً في حل المشكلة القائمة.(حنا، 1989)

إن التعرف على نوعية التربية السائدة بالأسرة وطبيعة العادات والتقاليد التي تحكمها ودرجة الحرية المتاحة لأفرادها لا تؤثر على عملية التنشئة والترابط الأسري، والإلمام بمستوى التفاهم السائد بين الأب والأم من جهة، وبين الأب والأبناء من جهة أخري أمر جوهري وهام يمكن أن يعزز من عملية الترابط الأسري وتقوية الرابطة المشتركة بين أفراد الأسرة .

إذن فالإطار المعرفي للخدمة الاجتماعية عامل جوهري وهام للغاية لاشتماله على عدد من النظريات والمعارف المستمدة من بعض العلوم الاجتماعية والنفسية وكذلك على نماذج من الممارسة المهنية للاختصاصي الاجتماعي، وعن طريق ذلك الإطار يمكن التفاعل مع ضحايا العنف الأسري ومع شرائح المجتمع المؤثرة بصورة مباشرة في تفاقم الظاهرة والتعرف على كافة الدوافع المؤدية لحدوثها .

فالاختصاصيون الاجتماعيون يعملون ويتعاونون مع الأسر وكأنهم خبراء اجتماعيون أو معاونون اقتصاديون أو معالجون طبيون، وهم يشخصون مشكلات هذه الأسر ويضعون لها الحلول الملائمة والمبنية على حقائق من الواقع المعاش على اعتبار أن مسببات تلك المشكلات غالباً ما تندرج تحت العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفردية أو النفسية أو غيرها من العوامل، وذلك بهدف توفير الدعم والرعاية الاجتماعية المتكاملة للأسر ومنحها الفرصة لتبني نفسها اجتماعياً.

وبذلك يمكن أن يتعاظم الاهتمام بالإنسان في داخل الأسرة بدرجة مثلي وتدعم

مقدراته وإمكاناته وتلبي متطلباته وتستثمر طاقاته على الوجه السليم فيما يفيد أسرته ومجتمعه وفيما يبصره بحجم مسؤولياته وأدواره الإيجابية التي عليه أن يلعبها داخل الأسرة سعياً لتغيير إيجابي وتعزيزاً لمضامين التكافل الأسري .

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن الاستنتاجات التالية بأن هناك علاقة تجمع بين ممارسة الخدمة الاجتماعية ومواجهة آثار ظواهر الأسرة والمجتمع السلبية ومنها ظاهرة العنف الأسري باعتبار أن الخدمة الاجتماعية وعبر تدخلها المهني تعمل على مواجهة كافة التحديات والمهددات التي تعصف بالعلاقات الإنسانية الطبيعية وما يجب أن تكون عليها . فالتقدم العلمي والتكنولوجي المذهل الذي وصل إليه المجتمع في عصرنا الحديث ضرب بآثاره وفاقم العديد من المشكلات والتعقيدات التي طالت الأسر وصار مصدراً لكثير من المتاعب والمشكلات .

ومن هنا فإن إسهام الخدمة الاجتماعية مع غيرها من المؤسسات المعنية بالشأن الاجتماعي في مساعدة الأفراد والأسر، يكون فاعلاً فقط عبر أدوار جادة ومدروسة تحارب الآثار الاجتماعية السلبية. فالخدمة تعمل على تغيير الكثير من المفاهيم العقيمة الموروثة منها والمكتسبة من أجل إحداث قوة وتماسك في بناء الأسر والمجتمع بما يجعلها في موقف أقدر على مواجهة التيارات الوافدة التي تستهدف انهيار الأسر .

دور الاختصاصي الاجتماعي كوسيط في التعامل مع ظاهرة العنف الأسري:

دور الوسيط يمكن أن نصف دور الاختصاصي الاجتماعي داخل الأسرة بالوسيط الذي يكون على درجة كبير من الحيادية وذلك بغرض مشاركته للأسرة فيما يقود إلى التخلص من ظواهر العنف الذي يسود بداخلها من خلال تطبيق المهارات والأساليب إلى عملية الفهم المتكامل والشامل للهدف والتأثير الذي يمكن أن تحدثه عملية التدخل المهني، للتعامل مع اعتبارات عميقة تسند الفرضيات الداعمة لعملية التدخل المهني المطلوبة من الخدمة الاجتماعية.

وعندما يتدخل الاختصاصي الاجتماعي كوسيط فهو يعمل حينها على ابتكار توازن قوة فاعل بين أفراد الأسرة، علاوة على أن معرفته وإدراكه بمن يمسكون بزمام الأمور والقوة داخل الأسرة يكون على أساس اتجاهاته ومعتقداته وتحليلاته للوضع الذي تعيشه هذه الأسرة ووفق إلمامه التام بما يمكن أن يتركه الأصل الذي تنحدر منه الأسرة ومراحل تطورها ذاتياً واحترافياً وما تحمله من معتقدات وسلوكيات من أثر كبير على جهود ومهام

الاختصاصي الاجتماعي باعتباره وسيط يتدخل مهنياً.

إلا أنه ومن وجهة نظر الخدمة الاجتماعية فمن الصعوبة أن يظل الاختصاصي الاجتماعي في موقف الحياد بوصفه محترف مهنة ويمتلك من وجهات النظر والأفكار ما يبصره بما هو نافع وضار للأسرة التي يتعامل معها، كما أن دوره لا يجب أن ينحصر فقط في مجرد دور نابع من طرف ثان، بل دور حيوي يتفاعل مع أفراد الأسرة على أساس قيم محددة جوهرها من قيم الخدمة الاجتماعية .

لذا على الاختصاصي الاجتماعي أن يكون واعياً بذلك الدور المنوط به ومتفهماً للهدف الذي من أجله يتدخل مهنياً ومدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه عملية التدخل تلك . يأتي هذا لأن الاختصاصي الاجتماعي هو شخصية تعمل من أجل التخلص من الحواجز التي تمكن العاجزين عن تقرير مصيرهم في داخل الأسرة من اكتساب ذلك الحق لأنفسهم، ويمثلهم بصورة بارزة هنا ضحايا العنف الأسري بسبب الإعاقة أو من يعولهم أشخاص آخرون أو من يعيشون في أجواء من عدم الاطمئنان والأمان .

وهذا الأمر يؤكد على قيم مهنة الخدمة الاجتماعية من حيث مساعدتها لم يفتقرون إلى القوة وتوفيرها لهم الدعم اللازم لتمكينهم من أداء أدوارهم في الحياة والقيام بوظائفهم ومسؤولياتهم على الوجه الأكمل، فمبدأ استخدام القوة أو فرضها أمر غير مقبول لدى الاختصاصيين الاجتماعيين لأنه يعمل على اضطهاد الآخرين .

في كثير من الأحيان يتجنب الاختصاصيون الاجتماعيون ، ومن خلال سعيهم للتقليل من حجم ظاهرة العنف الأسري، استخدام مصطلحات كأمثال "مقترفو الأذى "أو الضرب" حيث يرونها مصطلحات قاسية بل وتصف الرجال بصورة غير عادلة . فبدلاً من ذلك استبدلوها بمصطلحات أخرى أقل حدة مثل " إدارة الغضب " والسلوك الاندفاعي " وعدم التحكم بالذات "، على اعتبار أن تلك تمثل دلالات لمشكلات يمكن التغلب عليها عن طريق الاستعانة بجهود دور الخدمات الاستشارية المختلفة. (غباري،2001،ص33(

فالاختصاصيون الاجتماعيون يدعمون السياسات المناهضة للعنف داخل الأسرة ويدعمون كل ما يقود إلى تعزيز وتقوية العلاقات بين أفرادها وما يقود إلى بسط سيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية فيما بينهم وإكسابهم حق حرية تقرير المصير وفرص العيش الأمثل ذات الرفاء الاجتماعي والرقي وتنمية شخصياتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم واستثمار مواردهم من خلال ما يبدونه من إسهامات ومشاركات، وترسيخ مفهوم العمل

المشترك والتعاون بينهم وسط ديمقراطية سليمة ومناخ متعافٍ تعلو فيه قيمتهم ويتعرفون فيه على واجباتهم وحقوقهم ويحترمون فيه آراء بعضهم البعض فتنمو لديهم روح الجماعة والمسؤولية والمشاركة الفاعلة.

وهذا الموقف الحيادي بالطبع لا يعني الاختصاصي الاجتماعي من إقامة علاقات تبادلية مشتركة مع الجهات الأخرى ذات الاهتمام بالجانب الأسري والتربوي كالمدرسة وغيرها من أجل تبادل الخيرات وإضافة المزيد من الخطط التي تعزز الوصول إلى الأهداف المرجوة وتنمية وعي أفراد الأسرة وتلبية متطلباتهم وسد ما قد يعتريهم من نقص في الموارد المالية أو الاقتصادية أو التعليمية أو العلاجية أو غيرها من الاحتياجات الأساسية التي ربما شكل غيابها سبباً من أسباب ظهور العنف الأسري ونشوء الاضطرابات داخل الأسرة .

إن تكوين علاقة فاعلة بين الاختصاصي الاجتماعي وأفراد الأسرة من شأنه أن يجعله قادراً على التعرف على الفروق المختلفة بين أفراد الأسرة وتقبلها بالصورة التي هي عليها ومن ثم بذل الجهود لتغيير السلوكيات والمعتقدات الخاطئة التي ربما كانت من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور العنف بين أفرادها نتيجة الجهل أو بسبب التمسك بتقاليد عقيمة ذات عقلية لا تؤمن بمبدأ تغيير سلوك الأسرة أو نمطها أو أساليبها التي تتبعها في التربية .

لذا يجب اقتراب الاختصاصي الاجتماعي من أفراد الأسر والأزواج والعائلات للإسهام في تزويد هؤلاء بالعديد من المهارات والحلول التي تعمل على توطين ثقافة اللاعنف بحيث تصبح واقعاً ملموساً يتوج بنجاح الاختصاصيين الاجتماعيين في مساعدة عملائهم على احترام الأشخاص الآخرين بكل ما يحملونه معهم من صفات وعادات وقيم .

ومن خلال تلك العلاقة وعلى ضوء المعلومات والبيانات التي يستند إليها الاختصاصي الاجتماعي في مواجهة الظاهرة والمستمدة من خلال استطلاعات الرأي والاستبيانات ومن دراسته للظواهر المرتبطة بالعنف الأسري الهادفة إلى التعرف على أسبابها ومظاهرها والآثار المترتبة عليها، يمكن أن يبنى جداراً من الثقة والتواصل بين الطرفين ويعمل على إزالة الشوائب الاجتماعية الضارة التي يمكن أن تلحق بالأسرة جراء عجزها عن التعامل مع معطيات الواقع بنفسها أو جهل القائمين عليها بأبسط متطلبات التربية الأسرة أو تغاضيهم عن مسؤولياتهم .

وهذا يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين ومن خلال منهجية الخدمة الاجتماعية فهم الحقائق والمعطيات الخاصة بالعنف ومرتكبيه من خلال منظور علمي يتعرفون من خلاله

على العوامل الخاصة بنمو الفرد ونشأته والمحيط العائلي الذي يعيش فيه وبيئته التي تربى عليها ونمطه وطريقة تعامله مع المجتمع من حوله وطبيعة علاقته بأنداده ومستوى طبقته والجنس الذي ينتمي إليه . هذا إلى جانب العديد من الحقائق الأخرى التي يمكن للاختصاصي الاجتماعي عن طريقها التوصل إلى المفاتيح الهامة التي تزوده بفهم أشمل للأسباب الكامنة وراء السلوك العدواني الذي يصدر من مرتكبه .

كذلك يمكن للاختصاصي الاجتماعي أن يهيئ الظروف والمناخ الملائم لأفراد الأسرة ويوفر لهم العديد من الفرص ذات الخطط السليمة والأفكار ولإسهامات الجديدة، وذلك عبر قنوات من التواصل الفاعل ليس بين الأسرة والاختصاصي الاجتماعي فحسب، بل بين الأسرة والجهات الأخرى المعنية بالتربية بشؤون الأسرة، كإعتباره وسيط وموجه لأفراد الأسرة بدءاً من تحفيزهم نحو اتباع سلوكيات مثمرة اجتماعياً والاستفادة من أوقات فراغهم والتماسك فيما بينهم وتوفير قنوات حوار منطقية وسليمة فيما بينهم وانتهاء بالإسهام في إعداد البرامج الأسرية الهادفة والتي تضم العديد من الجوانب الإرشادية الهامة التي تفيد كل من أفراد الأسرة وترسخ مبادئ التعاون والتكاتف فيما بينهم .

الخاتمة

تناولت هذا الدراسة موضوع ظاهرة العنف الأسري من ناحية الدور الذي يمكن أن تلعبه الخدمة الاجتماعية في الحد من الظاهرة أو التقليل من آثارها بقدر الإمكان عبر منهجية تتسم بالفهم الدقيق ومن خلال تكامل وتعاون يجمع بين المهتمين بأمر الخدمة الاجتماعية وبين المؤسسات الاستشارية والتربوية الأخرى ذات العلاقة لإيجاد مزيد من الحلول الفاعلة والداعمة. كما تطرقت الدراسة إلى التعريف بمفهوم العنف والعنف الأسري ومفهوم الاسلام المناهض للعنف والداعي إلى الرحمة والسلام، كما تناولت أسباب ودوافع العنف وآثاره على ضحاياه. وقد أفردت الدراسة جزءاً للحديث عن دور الخدمة الاجتماعية وإسهامها في الحد من ظاهرة العنف الأسري. والدراسة ماهي إلا دراسة تمهيدية مقدمة عامة لدراسة أكثر توسعاً وأغزر نتائجاً .

الاستنتاجات:

1 – أثبت الدراسة أن السلوك العدواني والعنف كظاهرة، هو سلوك اجتماعي يهدف إلى تحقيق رغبة صاخبة في السيطرة، وإيذاء الذات والآخرين تعويضًا عن حالات الحرمان والفقر والإحباط.

2 – نستنتج أن العنف ظاهرة مركبة نشأت عن اجتماع جملة من العناصر والأسباب كالعوامل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية ولا يمكن فصل أحداهما عن الآخر وتحديد السبب الأكثر أهمية.

3 – نستنتج إن العنف سلوك مكتسب مثل باقي أنواع السلوك المكتسبة، يتعلمه الفرد بمرور الوقت، ولكن يمكن تغيره.

4 – أثبتت الدراسة من خلال نتائج الدراسات السابقة أنه لا يمكن للأسرة أن تقوم بدورها بمعزل عن المؤسسات التعليمية والاجتماعية حيث أنهم منوط بهم الدور الأكبر في التعليم والتثقيف والتوعية والنهوض بالمجتمع.

5 – كشفت الدراسة ان الخدمة الاجتماعية بالأساليب المختلفة لها دور في معالجة والتصدي لظاهرة العنف .

التوصيات:

1 – لفت الأنظار إلى خطورة ظاهرة العنف على المجتمع وآثارها السلبية، ويجب التنبؤ بها داخل المجتمع.

2 – تنمية وتطوير الوعى التربوي على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع من خلال وسائل الإعلام والبرامج الإرشادية، وإخضاع المعلمين لدورات علمية مستمرة، للوقوف على أفضل السبل في معاملة وتربية النشىء.

3 – تفعيل الاتصال الدائم بين الأسرة والمعلم والاختصاصي الاجتماعي وإقامة ندوات تربوية خاصة بتنشئة الأطفال من خلال العمل بمبادئ علم النفس للوقوف على السلوك الإيجابي والابتعاد عن العنف.

4 – يجب أن تقوم المؤسسات التعليمية بإكساب الطلاب معايير وقيم أخلاقية والاهتمام بالتربية الدينية لتقوية الوازع الديني لتحصينهم اجتماعيًا وخلقيًا ضد قيم الفساد والعنف.

المراجع :

1 – فرج عبد القادر طه وآخرون، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993،ص33.

2 – محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص307.

3 – سلمى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي مواءمة بين القيم والجديد ،بيروت، معهد

الإنماء العربي للدراسات الاجتماعية، 1997،ص221.

4 – أحمد طبيعه، محمد سليمان، التعليم الجامعي بى رصد الواقع وروى التطوير، دار الفكر العربي، 2004،ص50.

5 – محمد سيد فهم، مدخل في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص16.

6 – هدى محمد الناشف، الأسرة وتربية الطفل، عمان ،دار المسيرة، 2007، ص 37.

7 – رشاد أحمد عبد اللطيف، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ،1999، ص29.

8 – عبد الفتاح أبو معال، أثر وسائل الإعلام على الطفل، بيروت، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1990، ص 43.

9 – أميمة منير عبد الحميد جادو: العنف المدرسي بين الأسرة والمدرسة والإعلام، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص60.

10 – رشاد على عبد العزيز موسى، سيكولوجية العنف ضد الأطفال، عالم الكتب، القاهرة، 2009، ص33.

11 – سالم إبراهيم ، العنف والإرهاب، طرابلس، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1988، ص 60.

12 – شيماء مصطفي ابراهيم المليجي، العنف داخل الأسرة ظاهرة تهدد استقرار المجتمع وأمنه، مجلة الأمن والحياة العدد 271 ،2005،ص ص 58-61

13 – وفاء الميريك، العنف ضد المرأة العربية، مجلة الأمن والحياة العدد 265، 2004 ، ص ص 61-63.

14 – محمد المهدي، الحوار وقاية من العنف، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، الاردن، 2004، ص70

15 – بدرية العربي محمد، مفهوم العنف الأسري وأسبابه، مركز بحوث ودراسات المرأة الليبية، طرابلس، 2005 .

16 – محمد سيد فهمي، مدخل في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 30.

17 – فيصل محمود غرابية، الخدمة الاجتماعية في العالم العربى المعاصر، دار وائل للنشر، الاردن ،2004، ص22.

18 – محمد سلامة غباري، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1989، ص 60 .

19 - محمد علي فضل الله، موقف الاسلام من العنف الأسري في المجال التربوي، مجلة بشرى، العدد 77، 2003.

20 - زينب العايش، العنف الأسري أسبابه وعلاجه، المجلة الجامعية بجامعة الملك عبد العزيز، العدد 11، 2006، ص ص24-27.

21 - مريم إبراهيم حنا، العوامل المؤثرة على ظاهرة سلوك العنف عند الطلاب ودور الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، المؤتمر العلمي الحادي عشر للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد الثاني، الفترة من 31 مارس إلى 20 أبريل، 1989 .

22 - محمد محمد نعيمة -التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية ،الإسكندرية ،دار الثقافة العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2002 ،ص20.

23 - محمد سلامة غباري ،ادوار الإخصائي الاجتماعي في المجال المدرسي — دار المعرفة الجامعية – مصر،2001،ص33.